المحاضرة الثانية: المشكلة الاقتصادية

إنَّ المشكلة الاقتصاديَّة تشكل جزءًا من المشكلة الإنسانيَّة العامَّة، إذ الاقتصاد يمثِّل جانبًا من شؤون حياة الإنسان لا كلها؛ غير أنَّ تحديد هويَّة، وحقيقة هذه المشكلة كانت، ولازالت نقطة اختلاف بين المذاهب، والنُّظم المختلفة.

فالرَّأسماليَّة تعتبر أنَّ المشكلة الاقتصاديَّة هي قلَّة الموارد الطَّبيعيَّة نسبيًّا، نظرًا إلى محدوديَّة الطَّبيعة نفسها، والَّتي لا تفي بالحاجات المادِّيَّة الحياتيَّة للإنسان، الَّتي تبدو في تزايُدٍ مستمرٍّ؛ فتنشأ المشكلة حول كيفيَّة التَّوفيق بين الإمكانات الطَّبيعيَّة المحدودة، والحاجات الإنسانية المتزايدة.

في حين أنَّ **الماركسيَّة** تؤمن بأنَّ المشكلة الاقتصاديَّة تتمثَّل بالتَّناقض المستمرِّ بين الشَّكل والنِّظام الَّذي يتمُّ به الإنتاج في المجتمع، وبين نظام التَّوزيع.

وأمَّا **الإسلام** فإنَّه يكشف عن حقيقة المشكلة بنحو آخر، وبخلاف ما تطرحه الرَّأسماليَّة والماركسيَّة، أو غيرهما، فالمشكلة لا تكمن في قلَّة الموارد الطَّبيعيَّة حتَّى لا تكون قادرة على الوفاء بالحاجات الإنسانيَّة المتزايدة، ولا في التَّناقض بين نظامي الإنتاج والتَّوزيع، وإنَّما في الإنسان نفسه

❖ مفهوم المشكلة الاقتصادية:

يمكن تعريف المشكلة الاقتصاديَّة بأنَّها :عدم قدرة المجتمع على إشباع جميع احتياجاته البشريَّة من السِّلع والخدمات في ظلِّ ندرة الموارد، ووسائل الإنتاج ،أمَّا الَّذي يختلف فهو طريقة حلها، وعلاجها، والتَّعامل معها، أو حدَّة هذه المشكلة، وآثارها السَّلبيَّة.

كما تعرف على أنَّها: "محدوديَّة الموارد، وكثرة الحاجات، الَّتي تفرض على المجتمع الاختيار، ووضع الأولويَّات، وَمِنْ ثَمَّ التَّضحية، فالموارد محدودة في المجتمع في وقت معيَّن بالمقارنة بين حاجات ورغبات أفراد المجتمع المتعدِّدة، والمتنوِّعة، والمتجدِّدة عبر الزَّمن

فالمشكلة الاقتصاديَّة تتمثَّل ببساطة في النُّدرة النِّسبيَّة للموارد الاقتصاديَّة المتاحة على اختلاف أنواعها، ومهما بلغت أحجامها فهي موارد محدودة في كلِّ دولة اذا ما قورنت بالحاجات الإنسانيَّة المتعدِّدة، والمتجدِّدة باستمرار .

يطلق على المشكلة الاقتصادية أيضا ما يسمى بالندرة أي الفجوة بين الموارد المحدودة والإحتياجات اللامحدودة نظريًا. يتطلب هذا الموقف من الناس اتخاذ قرارات حول كيفية تخصيص الموارد بكفاءة، من أجل تلبية الإحتياجات الأساسية وأكبر عدد ممكن من الإحتياجات الإضافية.

فالمشكلة الاقتصاديَّة تنشأ من هذه العناصر:محدوديَّة الموارد، وعدم محدوديَّة الحاجات، وهذه الأركان يكاد يتَّفق عليها علماء الاقتصاد الرَّأسماليِّ ،ويرى الاقتصاد الإسلاميُّ أنَّ السَّبب الرَّئيسيَّ للمشكلة الاقتصاديَّة هو الإنسان، وليس بخل الطَّبيعة، وندرة الموارد

ومن هنا؛ فإنَّه يرى أنَّ موضوع المشكلة الاقتصاديَّة، وعلاجها هو موضوع الاقتصاد كلِّه، ممثَّلًا في ضرورة كفاية الإنتاج، وتكافؤ التَّبادل، وسلامة التَّوزيع، وترشيد الاستهلاك .

والمشكلة الاقتصاديَّة هي مشكلة سلوكيَّة، يتسبَّب فيها الإنسان، وذلك من عدَّة وجهات منها .

- حين يفرِّط في الاستهلاك بشكلٍ لا قيودَ له؛ فيغرق في التَّرف، والإسراف، والتَّبذير في الأمور الفاسدة.
- حينما تسود الأثرة، والظُّلم، والطُّغيان؛ فيحدث نهب الدُّول، والاستيلاء على خيراتها، واستعمارها، وقهرها، ومنع حدوث أيِّ تنمية بها.
- حين يركن الإنسان إلى الكسل، والخضوع وترك العمل.

وجملة القول :فقد واجهت المشكلة الاقتصاديَّة المجتمعات منذ نشأتها؛ لأنَّها مشكلة إشباع الحاجات، ومن الطَّبيعيِّ أن يتناول الإنسان المشكلة بالتَّفكير والاهتمام، وَمِنْ ثَمَّ؛ فقد كان الفكر الاقتصاديُّ قديمًا قِدَم الإنسان ذاته .

❖ أسباب المشكلة الاقتصادية:

1-الاقْتِصَادَ الرَّأْسِمَالِيَّ :يرى أنَّ سبب المشكلة الاقتصاديَّة هم الفقراء أنفسهم، سواء لكسلهم، أو لسوء حظِّهم بشح الطَّبيعة، أو قلَّة الموارد، أي أنَّ قضيَّة الفقر في نظره، هي أساسًا قضيَّة قلَّة إنتاج.

وقد رتَّب الفكر الاقتصاديُّ الرَّأسماليُّ على ذلك أنَّ على الدَّولة أَنْ تبيح الحرِّيَّة المطلقة للجميع؛ لينتجوا، ويكسبوا، ويغتنوا، دون قيد أو شرط، وأنَّ على مَنْ خانه الحظُّ أَنْ يرضى بواقعه، فهو نصيبه، وقدر الله له.

2 -**الاقْتِصَادَ الاشْتِرَاكِيَّ** :يرى أنَّ سبب المشكلة الاقتصاديَّة هم الأغنياء أنفسهم، باستئثارهم بخيرات المجتمع، دون الأغلبيَّة الكادحة، وبالتَّالي نشوء التَّناقض بين قُوَى الإنتاج، وعلاقات التَّوزيع، فقضيَّة الفقر في نظره هي أساسًا قضيَّة سوء توزيع.

وقد رتَّب على ذلك نظريَّاته في الصِّراع بين الطَّبقات، وفي التَّركيز على تغيير أشكال، ووسائل الإنتاج بإلغاء الملكيَّة الخاصَّة، وتصفية الرَّأسماليِّين البورجوازيين بحسب تعبيرهم.

3-الاقْتِصَادَ الإِسْلَامِيَّ :يرى أنَّ مردَّ المشكلة ليس هم الفقراء، أو قلَّة الموارد، كما ذهب الاقتصاد الرَّأسماليُّ، كما أنَّه ليس سببها الأغنياء، أو التَّناقض بين قُوَى الإنتاج، وعلاقات التَّوزيع، كما ذهب الاقتصاد الاشتراكيُّ، وإنَّما هي:

- مشكلة القصور في استغلال الموارد الطَّبيعيَّة، لا قلَّة هذه الموارد، وهو ما عبَّرت عنه الآية :﴿ وَآتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ ﴾]إبراهيم: 34].
- مشكلة أثرة الأغنياء، وسوء التَّوزيع، قال الله تعالى :﴿ **وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنُطْعِمُ مَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَهُ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ** ﴾]يس: 47]، وقد أُثِرَ عن علي بن أبي طالب - رَضِيَ اللَّهُ عَنْه - قوله: "**ما جاع فقير إلا بما شبع غني**، وعن السلف الصالح "**ما من سرف إلا وبجواره حق مضيع**".

❖ <u>خصائص المُشكلة الاقتصادية :</u>

تتميّز المُشكلة الاقتصادية بمجموعة من الخصائص، وهي كما يلي:

- **النُدرة :** وهي القلّة النسبية وليست المُطلقة للموارد الاقتصادية، وتُعدّ هذه الموارد وسيلة لإشباع حاجات الأفراد، وخُصوصاً مع زيادة الطلب عليها، بالتزامُن مع تحوُّلها إلى موارد نادرة، فتُشكّل

جُزءاً مؤثراً على المُشكلة الاقتصادية، حيثُ تُعدّ النُدرة صفة خاصة بالسلع التي تدلّ نُدرتها على ضرورة بذل الجُهد والمال للحُصول عليها.

- **الاختيار** :وهو المؤثر الثاني على المُشكلة الاقتصادية، ويُرافق النُدرة أثناء إشباع حاجات الأفراد، لذلك فأنّ النُدرة تدفع الأفراد إلى الاختيار بين مجموعة من البدائل، فعندما لا يستطيع الأفراد الحُصول على كافة رغباتهم وحاجاتهم، يُؤدي ذلك إلى اضطرارهم إلى اللجوء للاختيار بين مجموعة من البدائل، على سبيل المثال قد يُرغَم شخص مُعيّن، على شراء نوع مُحدّد من السيارات، بدلاً من شراء نوع آخر، بسبب نُدرة الموارد المالية الخاصة به.

- **التضحية** :وهي إشباع حاجة مُعيّنة مُقابل التضحية بإشباع حاجات غيرها، فعند استخدام كافة الموارد للحُصول على سلعة أو خدمة ما، فأنّ ذلك سيُؤدّي إلى التضحية بسلعة أو خدمة أُخرى، ويُطلق على هذه التضحية مُسمّى تكلفة الفُرصة البديلة، وهي التكلفة التي تترتّب على اختيار شيء مُعيّن، أي أنّها قيمة التكلُفة المُتوقعة التي من المُمكن خسارتها من المشروع القائم لو تَمّ اختيار بديل آخر، أي انّ تكلُفة البديل الذي تَمّ اختياره، مُقابل المنفعة التي تمّت خسارتها من البديل الأول، وما هو العائد الذي سيُحقّقه الخيار الثاني، وتُستخدم هذه النظرية في اتخاذ القرارات المُحاسبية، والإدارية، والإستثمارية، وكذلك يتمّ اللجوء اليها لتقييم البدائل، ولكن لا تظهر في السجلات أو العمليات الحسابية، وإنما في الدراسات والتقارير عند التخطيط لاتخاذ قرارمُعيّن، وتُستخدم أيضاً في الحياة الشخصية في اتخاذ القرارات، فإذا كانت هُناك عدّة خيارات، يجب التضحية واختيار الأفضل لتحقيق فائدة أعلى
- **لا نهاية الحاجات:** إذ أن من أسباب نشوء المشكلة الاقتصادية هو الحاجات اللامتناهية للانسان حيث من طبيعته كلما أشبع رغبة تثور في نفسه رغبات أخرى، والحاجة هي إحساس بالألم نتيجة عدم تحقيق منفعة أو اشباع وقد تكون مادية أو معنوية. كما أنها تتغير وتتبدل من مرحلة حضارية لأخرى وتتأثر بالتقاليد، الثقافة، المناخ,

❖ حل المشكلة الاقتصادية:

أسئلة ساموبلسون لحل المشكلة الاقتصادية حاول بول ساموبلسون Paul Samuelson الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد تقديم حل واضح للمشكلة الاقتصادية، وذلك الحل يكمن في الإجابة على ثلاث أسئلة وهي كما الآتي:

ماذا ننتج؟

يتعين على المجتمعات أن تقرر أفضل مجموعة من السلع والخدمات لتلبية رغباتهم واحتياجاتهم المتنوعة، كما ويجب أن تقرر المجتمعات كميات الموارد المختلفة التي ينبغي تخصيصها لهذه السلع والخدمات .

كيف ننتج؟

يتعين على المجتمعات أيضًا أن تقرر أفضل مجموعة من العوامل لإنشاء الناتج المرغوب فيه من السلع والخدمات. على سبيل المثال، ما مقدار الأرض والعمالة ورأس المال التي يجب استخدامها لإنتاج سلع استهلاكية كأجهزة الكمبيوتر والسيارات؟

لمن ننتج؟

يتعين على جميع المجتمعات أن تقرر من الذي سيستفيد من ناتج نشاطها الاقتصادي، ومقدار ما سيحصلون عليه.

و تستخدم العديد من الآليات بهدف حل المشاكل الاقتصادية في النظام المالي المشترك وسد الفجوات فيه، وفيما يلي ذكر لأبرز هذه الطرق:

1- واحدة من الآليات **Free price system :آلية السعر المجاني تعتبر آلية السعر المجاني بالإنجليزية** المستخدمة في الاقتصاد الرأسمالي، ويشير إلى الآلية التي بفضلها يتم توجيه وتنسيق القرارات وتسعير السلع بأسعار ثابتة مناسبة عندما تصبح كمية الطلب مساوية للكمية المعروضة؛ مما يسهّل في حلّ مشكلة ندرة الموارد.

2- **نظام الأسعار الخاضع لتدخّل الدولة** يشير نظام الأسعار الخاضع لتدخّل الدولة (بالإنجليزية Price control) إلى أن الدولة يجب أن تتدخل لإدارة وتحديد أسعار السلع والخدمات، وعادة ما يستخدم هذا النظام في النظام الاقتصادي الاشتراكي حيث تلعب الدولة دورا حيويا في التسعير وتطبيق بعض السياسات مثل "السعر الأعلى"، أو "السعر الأدنى" لتنظيم الأسعار

3- **ضمان حرية العمل** :يشير هذا النظام إلى إتاحة العمل الحرّ في أي دولة حيث يمكن للشركات الصغيرة وللمورّدين توفير الاحتياجات النادرة للسكّان وذلك من أجل سدّ الفجوة في المشكلة الاقتصادية].